تربية

ميرنا الشدياق

الفضاءات الرقميّة من التواصل إلى العنف المواجهة مسؤوليّة قانونيّة ومجتمعيّة مشتركة

في عصر يشهد تطورا هائلا في التكنولوجيا وتوسعا غير مسبوق في استخدام الفضاءات الرقمية، بات من الضروري الحديث عن ضرورة بناء "فضاءات رقمية خالية من العنف". فكما نطمح الى عالم واقعي يسوده الامان والاحترام، يجب ان يمتد هذا الطموح الى العالم الافتراضي حيث يقضي الناس، خصوصا الشباب، جزءا كبيرا من وقتهم اليومي

يعرف العنف الرقمي بانه أي سلوك عدائي او اعتداء يمارس باستخدام التكنولوجيا او المنصات الرقمية، بهدف ايذاء الاخرين او تهديدهم او ابتزازهم او تشويه صورتهم او اسكاتهم.

تشير احصاءات هيئة الامم المتحدة للمرأة مثلا الى ان العنف الرقمي يمثل تهديدا متناميا، حيث تواجه النساء والفتيات مضايقات، تهديدات، ابتزازا، وتداول صور حميمة من دون موافقتهن، مما يؤثر على حياتهن النفسية والجسدية، مع التأكيد على ان حوالى نصف نساء العالم يفتقرن الى الحماية القانونية من هذه الاساءات، وهو ما يتطلب قوانين اقوى وتغييرا في ثقافة المنصات الرقمية لضمان بيئة آمنة. واشار تقرير صادر عن الهيئة الى ان 49% من مستخدمات الانترنت في الدول العربية أبلغن عن شعورهن بعدم الامان من التحرش الالكتروني، بينما افادت 44% من النساء اللواتي تعرضن للعنف الالكتروني بأنهن واجهن هذا العنف أكثر من مرة.

ولا تقتصر آثار هذا العنف على البيئة الرقمية، اذ تترك ايضا انعكاسات نفسية عميقة. فقد ذكرت 35% من النساء اللواتي تعرضن للعنف الرقمي ان التجربة سببت لهن الحزن او الاكتئاب، وافادت 12% بأن افكارا انتحارية راودتهن. كما قامت واحدة من كل خمس نساء تقريبا بحذف حسابها او تعطيله كرد فعل مباشر، بينما قامت اخريات بتقليص حضورهن الرقمي او ممارسة رقابة صارمة على ما ينشرنه، ما يحد من مشاركتهن وصوتهن في الفضاء الرقمي، وحقهن في التعبير والحصول على المعلومات.

ويظهر العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي بأشكال مختلفة، واكثرها شيوعا هو تلقي صور او رموز غير مرغوب فيها ذات محتوى جنسي 43%، تليها مكالمات هاتفية مضايقة او اتصالات غير لائقة او غير مرحب بها 38%، وتلقي رسائل مهينة و/او مفعمة بالكراهية 35%، وتعاني نسبة 22% من النساء اللواتي تعرضن للعنف عبر الانترنت من الابتزاز الجنسي المباشر.

ولوحظت اتجاهات مماثلة بين الناشطات والمدافعات عن حقوق الانسان، حيث افادت نسبة 70% منهن انهن تلقين صورا او رموزا غير مرغوب فيها ذات محتوى جنسي، ونسبة 62% تلقين رسائل مهينة و/او مفعمة بالكراهية، بينما افادت نسبة 58% منهن بتلقي مكالمات هاتفية مضايقة واتصالات غير لائقة او غير مرغوب فيها.

هذه الممارسات العنفية نفسها تطال الرجال والأطفال ايضا، من هنا يأتي التركيز على السلام الامن والفضاءات الرقمية الخالية من العنف في لحظة دقيقة يشهد فيها المجتمع تصاعدا مقلقا في اشكال العنف الرقمي.

هذا النوع من العنف لا يقتصر أثره على الاذى النفسي والاجتماعي، بل يمتد ليطال الاستقرار الاسري والمجتمعي، ويشكل تحديا حقيقيا للأمن العام والثقة بالعدالة والمؤسسات. لذلك، لم تعد الحماية في الفضاء الرقمي مسألة اجتماعية فقط، بل اصبحت قضية امن انساني ووطني بامتياز.

الفضاء الرقمي، بما يشمل وسائل التواصل الاجتماعي، المنتديات، وتطبيقات المحادثة، أصبح امتدادا للحياة الاجتماعية والفكرية، لكنه في الوقت نفسه تحول الى ساحة مفتوحة للعنف اللفظي، التنمر، خطاب الكراهية والتحريض. هذا العنف لا يقل خطورة عن العنف الجسدي، اذ يؤدي الى اضطرابات نفسية، انعزال اجتماعي، وتراجع في الصحة الذهنية، لا سيما بين الاطفال والمراهقين.

لذلك، يطرح مفهوم "السلام الآمن" كحاجة ملحة في العالم الرقمي، ويعني انشاء بيئة تحترم حرية التعبير، لكن من دون مس كرامة الآخرين. لتحقيق ذلك، يجب العمل على أكثر من مستوى:

- التربية الرقمية: عبر ادماج مبادئ الاخلاق الرقمية والاحترام المتبادل ضمن المناهج التعليمية، لتوعية المستخدمين منذ الصغر بمسؤولياتهم في الفضاء الرقمي.
- تشريعات واضحة: تفعيل قوانين تجرم العنف الرقمي، مع تسهيل آليات التبليغ والمحاسبة.
- منصات مسؤولة: على الشركات التكنولوجية تطوير خوارزميات لرصد المحتوى العنيف، وتشجيع الخطاب البناء.
- مبادرات مدنية: دعم الحملات التي تروج للسلام الرقمي وتكافح التنمر والتمييز.

عن هذه المفاهيم وغيرها، اجرت "الامن العام" حوارا مع استاذ علم النفس الاجتماعي والخبير في الذكاء الاصطناعي والامن الرقمي محمد احمد دعبول.

■ ما هي مخاطر الذكاء الاصطناعي في الفضاءات الرقمية خصوصا لدى الفئات الاجتماعية؟

□ مخاطر عدة تواجه المجتمع من بينها المخاطر الأمنية، لا سيما ان الذكاء الاصطناعي تطور ولم يعد كما كان في السابق بعد

استاذ علم النفس الاجتماعي والخبير في الذكاء الاصطناعي والامن الرقمي محمد احمد دعبول.

ظهور مواقع التواصل الاجتماعي. تتمثل المخاطر الامنية بالابتزاز الالكتروني واستخدام الصور او المعلومات الشخصية، الاستدراج والاستغلال الرقمي عبر حسابات وهمية ومنصات التواصل. لقد اصبح هذا الاستدراج عابرا للبلدان والقارات مما سبب جرائم عابرة للحدود يصعب تتبع مرتكبيها خصوصا مع تطور الذكاء الاصطناعي. ان استخدام الفضاء الرقمي لاغراض اجرامية بات يمس مباشرة الامن العام والاستقرار المجتمعي. من المخاطر ايضا المخاطر النفسية والاجتماعية، اذ تظهر لدى من يتعرض للابتزاز والاستغلال اضطرابات نفسية حادة مثل القلق والاكتئاب والعزلة، فقدان الثقة بالنفس وبالمحيط الاجتماعي، كما يمكن ان يؤدي ذلك الى تفكك أسري ونزاعات داخل العائلة بسبب عدم الادراك لما يحصل لولدهم او حتى معهم، اضافة الى وصم اجتماعي قد يمنع الضحية من الابلاغ او طلب المساعدة. من المخاطر القانونية وحقوق الانسان ضعف الابلاغ بسبب الخوف او غياب المعرفة بالمسارات القانونية. اليوم، هناك صعوبة في الوصول الى العدالة في الجرائم الرقمية في ظل عدم وجود قانون ثابت يخص انتهاك الخصوصية

> **الامن الرقمي جزء لا يتجزأ من الامن الانساني**

والكرامة الانسانية عبر الذكاء الاصطناعي. ويتم استغلال الثغر القانونية والتقنية للإفلات من العقاب يستخدمها اصحاب القانون في ما يخص الذكاء الاصطناعي بسبب عدم وضوح النص وعدم مواكبة هذه النصوص العصر وتطور الذكاء الاصطناعي. اما على الصعيد الاقتصادي والمهني، فهناك مخاطر في خسارة فرص العمل او التشهير المهني والابتزاز المالي، وقد فتح في المقابل فرص عمل ثانية. حاليا، مجتمعنا وجامعاتنا في طور تطوير فرص العمل الجديدة ومهارات جديدة لأعمال متطورة اكثر. ومن المخاطر تعطيل المشاركة الاقتصادية للنساء واستهداف رائدات الاعمال وصانعات المحتوى. على صعيد المخاطر المجتمعية والوطنية، هناك تآكل في الثقة بين المؤسسات وتهديد للسلم الأهلي، وانتقال العنف من الفضاء الرقمي الى الواقع الميداني لأننا لم نعد نعلم ما طبيعة هذا العنف ومن اي جهة يأتي ما يحتاج الى دراسة معمقة بسبب ما يتعرض له الاشخاص من تهديد سواء كانوا ذكورا او اناثا، ناضجين او اطفالا. هذه المخاطر الرقمية لم تعد افتراضية او فردية، بل اصبحت حقيقية متشعبة وتمس الامن النفسي والوطني والاجتماعي، مما يفرض استجابة شاملة تقوم على الوقاية والحماية والمساءلة.

■ من خلال متابعتكم لهذا الموضوع ما هي انواع العنف التي تتعرض لها اكثرية المجتمع اللبناني؟

□ العنف الرقمي يتضمن كل انواع العنف الذي تحدثنا عنه سابقا، ويستهدف كل فئات المجتمع لا سيما الفئات الضعيفة مثل النساء والاولاد. مجتمعنا شرقي، لذلك النساء هن الاكثر تأثرا من الذكور الذين يبلغون للحصول على حقوقهم لكن الطفل يخاف وكذلك المرأة، لذلك نشجع على التوعية في هذا المجال. لهذه الاسباب أطلقنا مع عضو مجلس بلدية بيروت رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية الاستاذة جومانا الحلبي بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في الندوة الاخيرة عن الفضاءات الرقمية، مشروعا يتعلق بالتدريب الرقمي لتثقيف الفئات التي ذكرتها لمواجهة هذه المخاطر وحماية انفسهم. تحدث في هذا الندوة العميد جوزيف مسلم عن المعاناة التي تنتج من هذه الجرائم والمخاطر ومدى الصعوبة التي يواجهها من تعرض للابتزاز والخوف الذي يعيشونه. أبرز ما يتعرض له المجتمع اللبناني هو الابتزاز الالكتروني واستدراج الضحايا عبر علاقات وهمية او اختراق الحسابات او تهديد بنشر صور او معلومات خاصة مقابل مال او السكوت. وايضا التشهير وانتهاك الخصوصية كنشر صور ومحادثات ومعلومات شخصية واساءة للسمعة من اجل الضغط الاجتماعي، اضافة الى التنمر وخطاب الكراهية كحملات اساءة جماعية وتهديد وتحقير وتحرش رقمي وارسال رسائل متكررة وتعليقات ◄

◄ مسيئة وتتبع حسابات، اضافة الى انتحال الشخصية والاحتيال. وبالتالي تحولت الفضاءات الرقمية من مساحة تواصل الى ساحة انتهاكات حقيقية.

■ كيف يمكن للاطفال والنساء والرجال حماية أنفسهم من هذا العنف؟

□ يجب رفع الوعي الرقمي على المستوى الفردي، ان لا يشارك اي فرد الصور الخاصة، وعدم استخدام اعدادات الخصوصية وكلمات المرور الخفيفة، دائما يجب تغيير كلمات السر بشكل متواتر. هناك اليوم برامج مثل Double authentication ومن الضروري حصول التبليغ الفوري عن اي تهديد. كما يجب الحفاظ على الادلة الرقمية، علما ان هناك برامج تسمح بتأمين آلية التسجيل والتتبع مما يساعد كل من يتعرض لابتزاز ما.

■ كيف يمكن معالجة هذا الموضوع على صعيد المجتمع ككل؟

> **الفضاء الرقمي حدود تتطلب وعيا مجتمعيا وتشريعات حديثة**

□ ان تحقيق فضاء رقمي آمن يتطلب شراكة حقيقية تقوم على اطر تعاون واضحة بين الاجهزة الامنية والمنظمات المختصة وآليات إحالة آمنة وسريعة تحترم الخصوصية، وتشكيل فرق تدخل مشتركة عند الحالات الطارئة، اضافة الى تبادل خبرات ضمن ضوابط قانونية واضحة واشراك الاعلام كأداة توعية لا كوسيلة ضغط او تشهير. بالتالي، يجب وضع خطة وطنية وتحقيق تكامل ما بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية والمجتمع المدني والقوى الأمنية، ووضع استراتيجيا حول كيفية تتبع هذه المخاطر. ويبرز هنا دور المجتمع المدني كشريك أساسي، اذ انه يشكل عنصرا مكملا للدولة وجسر ثقة اساسي مع الفئات الاكثر هشاشة، خصوصا النساء والفتيات. كذلك يتمثل دوره في تعزيز الوعي الرقمي والوقاية المجتمعية، تقديم الدعم النفسي والقانوني للضحايا، مرافقة الحالات خلال المسار الامني والقضائي، رصد الانتهاكات الرقمية وتوثيقها، المساهمة في تطوير السياسات العامة من خلال الخبرة الميدانية. وتقع على عاتق الدولة مسؤولية اساسية في حماية المواطنين من الفضاء الرقمي، من خلال الانتقال من المعالجة اللاحقة الى الوقاية والاستجابة السريعة والمنظمة. فيما يبرز هنا دور الاجهزة الامنية لا سيما الامن العام عبر مكافحة الجرائم الالكترونية، خصوصا تلك العابرة للحدود وحماية الخصوصية والبيانات الشخصية ومتابعة قضايا الابتزاز والاستغلال الرقمي والتنسيق مع القضاء والجهات التقنية والامنية المختصة. يمكن تعزيز هذا الدور عبر آليات عملية، منها: تطوير وحدات متخصصة بالعنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي، اعتماد آليات آمنة وسرية لتلقي الشكاوى تراعي خصوصية الضحايا، تدريب العناصر الامنية على الجوانب النفسية والاجتماعية المرتبطة بالعنف الرقمي، تحديث الاطر القانونية بما يواكب التطورات التكنولوجية، تنفيذ حملات توعوية وطنية بالشراكة مع الاعلام والمؤسسات التربوية والمجتمع المدني لتعزيز الوعي الرقمي، وضع اليات دعم نفسي لهؤلاء الاشخاص مجانا، ومرافقة الحالات من خلال المسار الامني القضائي. الامن الرقمي هو جزء لا يتجزأ ولا ينفصل عن الامن الانساني وحماية كل الناس، لا سيما النساء والفتيات والفتيان. الفضاء الرقمي هو فضاء وطني. هي حدود رقمية فضائية تتطلب منا وعيا مجتمعيا وتشريعات حديثة وتعاونا فعالا بين الدولة والمجتمع.

تعلن المديريّة العامّة للأمن العام
تصميمها المثابرة حتى النهاية.

المديريّة العامّة
للأمن العام